تشكيل المحكمة الخاصة بلبنان والصراع السياسي اللبناني

Formation of the Special Tribunal for Lebanon and the Lebanese political conflict

ا. م. دورين بنيامين هرمز

جامعة كربلاء / كلية الادارة والاقتصاد

الملخص

يتلخص موضوع البحث حول حادث وصف بانه اعتداء ارهابي لحق برئيس الوزراء السابق رفيق الحريري وعدد من حمايته وعدد من المارة وعددهم (22) شخصا وذلك في 14 شباط 2005 هذا الحادث الذي دوى صداه عربيا وعالميا الامر الذي دفع الحكومة اللبنانية الى اتخاذ موقف حازم تجاه الموضوع بإحالته الى محكمة دولية مختصة بقضايا الارهاب وكانت قضية اغتيال رفيق الحريري اول قضية من نوعها تعرض على المحكمة ، ولكن وللأسف الشديد ووفق ما جاء في متن البحث ان بعض القوى السياسية الفاعلة داخل لبنان لم تؤيد عمل المحكمة بحجة انها مسيسة في قراراتها وعملها اقرب الى السياسة منه الى القضاء وهناك اشارة الى الولايات المتحدة و(اسرائيل) في هذا الشأن وهذا الرفض لم يأت من العدم بل لان قرارات المحكمة الاولية تتهم بعض اعضاء هذه القوى السياسية بأمر الاغتيال وهنا الاشارة الى حزب الله وسوف يعالج البحث هذه القضية بدا من اسباب تشكيل المحكمة والية عملها كمبحث اول بمطلبين ويناقش المبحث الثاني موقف القوى السياسية الرافض والمؤيد من ثم ما الت اليه في قراراتها الحالية والمستقبلية ايضا بمطلبين .

Abstract

The political system in Lebanon republican parliamentary system based on sectarian quotas on the basis of customary and is not constitutional where the post of President of the Republic of Christian Marinate and the prime minister of the Sunni community and the post of speaker of parliament from the Shiite community and reinforce this division since the civil war in 1975 and continued (15) years. In 2005 assassinated Prime Minister Rafik Hariri, a leader of future party, which urge a political vacuum, where he was an acceptable figure in the political and economic center of the rest of the parties. It was this event that shook Lebanon's modern repercussions that lasted for this day and this was reflected fallout exchanged between the ruling parties to internationalize the issue and the charges and referral at the request of the Government of Lebanon to the United Nations to identify the perpetrators.

المقدمة

عد اغتيال رئيس الوزراء الاسبق رفيق الحريري مع 21 شخصا معه حدثا خطيرا شق الصف اللبناني بطوائفه السياسية المختلفة حيث ان النظام السياسي في لبنان نظام جمهوري برلماني يعتمد على المحاصصة الطائفية بناءً على اسس عرفية وليست دستورية حيث يتولى منصب رئيس الجمهورية من الديانة المسيحية المارونية ومنصب رئيس الوزراء من الطائفة السنية ومنصب رئيس البرلمان من الطائفة الشيعية وترسخ هذا التقسيم منذ الحرب الاهلية عام 1975 واستمرت (15) عاما والذي كان لاتفاق الطائف عام 1989 دورا بارزا في ايقاف تلك الحرب في لبنان ، ففي العام 2005 حينما اغتيل رئيس الوزراء اللبناني الاسبق رفيق الحريري والذي كان زعيم حزب المستقبل اللبناني والذي احدث فراغا سياسيا حيث كان شخصية مقبولة في الوسط السياسي والاقتصادي من بقية الاطراف السياسية في لبنان ، وكان لهذا الحدث الذي زلزل لبنان تداعياته التي استمرت لهذا اليوم وانعكست هذه التداعيات والاتهامات المتبادلة بين الاطراف الحاكمة الى تدويل هذه القضية واحالتها بناءً على طلب الحكومة اللبنانية الى الامم المتحدة لتحديد الفاعلين .

مشكلة البحث :

اعترض المحكمة الخاصة بلبنان الكثير من الاتهامات التي من ضمنها انها محاكمة رمزية للمتهمين الاربعة اللذين ينتمون الى حزب الله لانهم لم يمثلوا امام المحكمة بالمقابل اعلان الامين العام لحزب الله ان المحكمة الخاصة بلبنان انها لا تعني شيئا على الاطلاق ، لذا فان القرار المزمع صدوره من المحكمة الخاصة بلبنان سوف يزيد من تفاقم الازمة السياسية بين الاطراف التي تتقاسم السلطة خلال تلك الفترة الزمنية (2005 وما بعدها).

فرضية البحث:

اثارت المحكمة الخاصة بلنان جدلا سياسيا وقانويا كبيرا على اثر تشكليها لتحري حقيقة اغتيال الرئيس اللبناني الاسبق رفيق الحريري مما ادى هذا الحادث الى تنامي نوع من الصراع الحزبي في الداخل اللبناني بعد توجيه الاتهام لاعضاء من حزب الله في اغتيال الرئيس رفيق الحريري مما ادى الى اتهام المحكمة بالتسيس في قراراتها وعدم اتباعها للحياد في الموضوع.

اهمية البحث:

لكثرة الاستنتاجات والرؤى حول النتيجة المتوقعة لقرار المحكمة الخاصة بلبنان خطت هذه الدراسة سطورها لوضع تفسير علمي لما سيؤول اليه الحال في المستقبل القريب .

هيكلية البحث:

قسم البحث الى الملخص والمقدمة واما المتن فقد قسم الى مبحثين وكل مبحث مقسم الى مطلبين وكان عنوان المبحث الاول (الاسباب التي ادت الى تشكيل المحكمة والية التشكيل) – عنوان المطلب الاول (اسباب تشكيل المحكمة) - عنوان المطلب الثاني (الية تشكيل المحكمة في لبنان) واما المبحث الثاني فيقع تحت عنوان (عمل المحكمة ونتائجها واثر ذلك على الداخل اللبناني) ومقسم الى مطلبين عنوان المطلب الاول (عمل المحكمة في ظل فريقي الصراع داخل لبنان) – عنوان المطلب الثاني بعنوان (النتائج الحالية للمحكمة) - اختتم البحث بخاتمة من ثم قائمة المصادر والملخص باللغة الانكليزية والعنوان باللغة الانكليزية .

المبحث الاول

الاسباب التي ادت الى تشكيل المحكمة والية التشكيل

المطلب الاول : اسباب تشكيل المحكمة

فتحت المحكمة الخاصة بلبنان في 1/3/ 2009 في لايدسندام، هولندا، وهنا بعض من الأحداث من المهم ذكرها لمعرفة سبب تأسيس المحكمة.. في 14 /2/ 2005، قرب فندق سان جورج في وسط مدينة بيروت، حدث انفجار كبير قتل (23) شخصا من الحراس الشخصيين لرئيس الوزراء السابق رفيق الحريري ومن بينهم رئيس الوزراء اللبناني المذكور اعلاه ، وأصيب العديد من الآخرين، كان الانفجار قويا لدرجة أنه ترك حفرة لا يقل قياسها عن عشرة أمتار وعمقها متران في الشارع ، وقد أدين الانفجار بسرعة على المستوى الوطني والدولي ومنها "يدين الأمين العام للأمم المتحدة بأشد العبارات الذين خططوا ودبروا ونفذوا هذا الاغتيال السياسي" ، وتجدر الاشارة هنا الى ذكر نبذة مختصرة عن حياة رئيس الوزراء رفيق الحريري والذي ادى مقتله الى اضطراب في لبنان.

كان رفيق الحريري شخصية بالغة النفوذ ويمتلك حسا سياسيا حادا تعود جذوره الى طفولته المسيسة والفقيرة في صيدا وكان رجل اعمال حاذقا جمع ثروة طائلة من عمله في السعودية في قطاعي الانشاءات والاشغال العامة كما وكان دبلوماسيا تمكن من اقامة مجموعة علاقات متناقضة مع دول مختلفة مع وجود اشارة من جهة اخرى تشير الى كونه ليس سياسيا ماهرا وانما هاوي للسياسة بناءً على تصريحات من وزير الخارجية في حكومته الثانية (فارس بويز) حيث ذكر" ان علاقتنا لم تكن جيدة من العام 1992-1998وكان الحريري سياسي قليل الخبرة لم يملك اي فكرة عن القوانين والية عمل الدولة وكان يحاول اصدار الاوامر كما يحدث في المملكة العربية السعودية "وقد ادت هذه المشاحنات المستمرة الى اعتكاف الحريري في قصره في قريطم لمدة اسبوع وهنا كانت الفرصة السانحة لمنتقديه بوصفه بهاوي للسياسة([1]).

بحلول السبعينيات ركز جل اهتمامه على بلاده لبنان وخاصة الطائفة التي ينتمي اليها (الطائفة السنية) ولكن النشاطات الخيرية التي كان يقوم بها كالتعليم والجانب الصحي وغيرها كانت تعم على الطوائف الاخرى مما يدل على انه كان يريد خدمة دولته لبنان بكل اطيافها ، طور الحريري في نفس الوقت صلاته بصناع القرار ليس فقط في لبنان والسعودية بل في سوريا وفرنسا والولايات المتحدة الامريكية حيث يشاد له خلال الفترة بين عامي 1983- 1984بدوره البارز من خلال جهود الوساطة في جنيف ولوزان بالتوصل الى اتفاق الطائف ووقف الحرب الاهلية اللبنانية في العام التالي ([2]).

وفي العام 1992 تولى رفيق الحريري رئاسة الوزراء لغاية عام 1998بعد ان اثبت للمجتمع اللبناني انه فوق الطائفية وانه يريد انقاذ لبنان من الدمار الذي خلفته الحرب الاهلية وبالرغم من ذلك كانت توجه ضده انتقادات من مشايخ الطائفة السنية من انه لم يقدم لها الدعم الكافي ولم يول اهتمام لمن تأثر بقضايا الاضطهاد والتعذيب . من جهة اخرى بدا رفيق الحريري ببعض الاصلاحات داخل لبنان على الصعيد الاقتصادي ومنها:-

1- معالجة الوضع الاقتصادي والذي ساهم في استقرار سعر العملة
2- اعادة بناء مؤسسات الدولة
3- اعادة تأهيل البنى التحتية
4- ساهم بإعمار وسط بيروت بعد الحرب الأهلية عن طريق شركته وقد حمل المشروع اسم سوليدير

وعلى الصعيد السياسي ([3]):-

1- جنب اندلاع حربا عربية – (اسرائيلية)
2- اقام علاقات طيب النوايا مع سوريا رغم التوغل السوري في لبنان
3- اكتسب الحريري موقع زعيم الدولة بحصوله على الدعم السني والرؤية الوطنية والدعم الدولي.
4- كان متمسكًا بحق لبنان بالمقاومة واسترجاع الأرض من (الإسرائيليين)
5- كان الرئيس الحريري وراء التوصل إلى اتفاق الطائف عام 1989، الذي أنهى الحرب، وأدى إلى اجراء تعديلات علي دستورلبنان والذي صدر في 1926/5/23 اما التعديلات التي اجريت عليه كانت بعد اتفاق الطائف في العام 1990. وتحول هذا الاتفاق إلى ميثاق سياسي أرسى مبادئ المصالحة الوطنية

وبعد كل هذه الانجازات التي حققها للبنان ادى ذلك الى التفاف الشعب اللبناني حوله واعيد انتخابه لولاية ثانية استمرت من العام 2000- 2004 ، بالرغم من بعض الآراء التي تقول انه انتزع الحكم مرة ثانية مما ادى الى علاقة عاصفة بينه وبين الرئيس (اميل لحود) (*)، والذي عمد الى تمديد رئاسته لثلاث سنوات اخرى بسابقة مخالفة للدستور مما خلق نوع من الشلل الدائم في الداخل ([4]) ، وتم هذا بضغط من سوريا على البرلمان اللبناني الذي كان واقعا تحت التأثير السوري ومطواعا له ، وفي هذه الحادثة صرح رفيق الحريري "يكسر يده ولا يوقع مرسوم التمديد للرئيس لحود" ودفع ذلك التصرف الى تقديم رفيق الحريري استقالته والانضمام الى المعارضة لأنه كان من اشد المعارضين لهذا التمديد .

ان اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري ادى الى تكريس حالة الانقسام الشديدة التي يعاني منها المجتمع اللبناني اليوم وقد بدأت من:-

- مشكلة تمديد الولاية للرئيس اميل لحود الموالي لسوريا والذي تخلت سوريا في تغيير الدستور وتعديل فقرة تمديد الولاية .
- توجيه اصابع الاتهام باغتياله الحريري الى سوريا لاسيما اذا علمنا انه اغتيل بعد اربعة اشهر فقط من تمديد الولاية للحود .
- استقالة عمر كرامي من الحكومة وهو الرئيس الذي خلف الرئيس اميل لحود بعد توجيه اتهام للحكومة بالتقصير في قضية الاغتيال.
- قيام الرئيس بشار الاسد بسحب الجيش السوري في 2005/3/5 بعد (29) عاما من الاحتلال بموجب القرار الدولي المرقم 1595وهنا ظهرت كتلة مؤيدة لسوريا ومنها حركة امل وحزب الله وجمعية المشاريع الخيرية الاسلامية وبعض القيادات المارونية وكتلة معارضة لسوريا ومنها التجمعات المارونية الرئيسية المرتبطة بقرنة شهوان والحزب التقدمي الاشتراكي برئاسة وليد جنبلاط وغيرهم ..
- كما شهدت لبنان في حزيران 2005 اول انتخابات تشريعية بعد الانسحاب السوري حيث اعطاها حرية ملفتة للنظر بقيام تحالفات لقوى سياسية وفيها سيطر تيار المستقبل على بيروت وحزب الله على الجنوب وكان من نتائج الانتخابات تمكن قوى تحالف المعارضة (قوى 14 اذار ومن ضمنها تيار المستقبل) من الحصول على (72) مقعد نيابي مما اعطاهم امكانية اختيار من يشغل منصب رئيس البرلمان ورئيس الحكومة وفي انتخابات حزيران 2009 ، كلف الرئيس (ميشال سليمان) سعد الحريري زعيم تيار المستقبل وزعيم اكبر كتلة برلمانية بتشكيل الحكومة ولكن الامر لم يكن سهلا نظرا للتركة الثقيلة التي خلفتها قضية الاغتيال من تناقضات سياسية داخل المجتمع اللبناني([5]).

المطلب الثاني : الية تشكيل المحكمة في لبنان

ادت عملية اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري الى خلق جو من التوتر والاضطراب وعدم الاستقرار السياسي مما اثر سلبا على العلاقات بين القوى السياسية داخل لبنان وعلى علاقاتها الخارجية ايضا، كل هذه التناقضات مجتمعة قللت من امكانية اللبنانيين من اجراء تحقيق فعال وذي مصداقية للتوصل الى الجناة الحقيقيين في عملية الاغتيال ، مما دفع الحكومة اللبنانية الى طلب المساعدة من الامم المتحدة عن طريق لجنة تحقيق دولية ومن ثم انشاء محكمة دولية باتفاقية دولية ولكن واجهت هذه الاتفاقية عراقيل برلمانية حيث لم يوافق البرلمان اللبناني عليها (الاتفاقية) .. وهنا وفق رؤية الباحث انها خطوة استباقية لسوريا خوفا من ان تؤخذ الاتهامات الموجهة اليها باغتيال الحريري مسارا دوليا مما يدخلها في عقوبات عسكرية او ربما اقتصادية.

من جهة اخرى واجهت عملية انشاء المحكمة الخاصة بلبنان عوائق لبنانية، قانونية و غير قانونية اما العوائق القانونية فكانت استقالة وزراء حركة امل وحزب الله من حكومة الرئيس السنيورة الأولى لمنع توقيع اتفاقية المحكمة الخاصة بلبنان مع الامم المتحدة، وكذلك اقفال المجلس النيابي لمنع تصويته على تلك الاتفاقية.

اما العوائق الغير قانونية فكانت اغتيال بعض النواب المؤيدين لموضوع المحكمة الخاصة بلبنان وذلك بهدف منع حصول اتفاقية المحكمة على الاكثرية المطلوبة في المجلس النيابي. وكان التناغم بادياً بين العوائق القانونية والغير قانونية. ولكن بالرغم من ذلك تم اقرار المحكمة لمحاكمة قتلة الرئيس رفيق الحريري. وفعلا في 15 /2/ 2005 أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة البيان التالي بخصوص مقتل رفيق الحريري والضحايا الآخرين: "يدعو المجلس الحكومة اللبنانية على محاكمة مرتكبي ومنظمي ورعاة هذا العمل وأشار الارهاب لا يوصف الالتزامات التي قطعت في هذا الصدد، وتحث جميع الدول وفقا للقرار 1566 (2004) ونص على أن الهدف هو "العثور على أي شخص يدعم أو يسهل أو يشارك أو يحاول المشاركة في تمويل وتخطيط وإعداد أو التوسط في أعمال إرهابية أو توفير الملاذات الآمنة وإحالتهم إلى القضاء". ويدعو "كل الدول إلى منع مثل هذه الأفعال وإذا لم يتسنَ ذلك التأكد من معاقبة مرتكبي مثل هذه الأفعال بعقوبات تتناسب مع خطورة طبيعتها" (*) ، وكذلك القرار 1373 (2001) والذي نص على التعاون الكامل في مكافحة الإرهاب " وكما نص على أنشاء لجنة لمكافحة الإرهاب بموجب قرار مجلس الأمن 1373 (2001) الذي أتخذ بالإجماع في 28 أيلول/سبتمبر 2001 عقب الهجمات الإرهابية التي حدثت في الولايات المتحدة في 11 أيلول/سبتمبر 2001 (**).

وفعلا قام الامين العام للأمم المتحدة (كوفي انان) بالإيعاز لتشكيل بعثة لتقصي الحقائق في بيروت للوقوف على أسباب وملابسات وعواقب الهجوم. وتم تشكيل فريق العمل برئاسة (بيتر فيت جيرالد)(***)، ووصلت اللجنة إلى بيروت في 25 فبراير 2005 وقدمت تقريرها في 24 /3/ 2005. وأوصى التقرير إجراء تحقيق دولي مستقل في الهجوم.

وبناءً على ما جاء في تقرير بعثة تقصي الحقائق صدر القرار 1595 لمجلس الأمن الدولي في نيسان 2005. والغرض منه التحقيق لجمع الأدلة ومساعدة السلطات اللبنانية في تحقيقاتها في الهجوم الذي وقع في 14 شباط 2005. وتم توسيع التحقيق لاحقا ليشمل التحقيق في الاغتيالات الأخرى التي ارتكبت قبل وبعد الهجوم ضد رفيق الحريري (حيث بدأت بعد اغتيال رفيق الحريري سلسلة من الاغتيالات طالت شخصيات سياسية بارزة اغلبها من معارضي الوجود السوري) .

هذا القرار اتخذه مجلس الامن في جلسته 5160 في نيسان 2005 وقد نص على ادانته للعملية الارهابية التي اودت بحياة رئيس الوزراء اللبناني واخرين ، ودرس تقرير بعثة تقصي الحقائق الموفدة الى لبنان للتحقيق في ملابسات هذا الحادث والوقوف على اسبابه وما وجدته البعثة ان لجنة التحقيق اللبنانية تشوبها عيوب جسيمة تفتقر الى القدرة والالتزام الضروريين للتوصل الى نتيجة مرضية وذات مصداقية ([6]).

في 13 /12/ 2005، في أعقاب سلسلة اخرى من الاغتيالات والتفجيرات في لبنان ، طلبت الحكومة اللبنانية من الأمم المتحدة لإنشاء المحكمة "بطابع دولي".

في 15 /12/ 2005 اتخذ مجلس الأمن الدولي علما بطلب الحكومة اللبنانية والواضح في قرارها1644 ، ونص القرار على اعادة تأكيده على قضية الاغتيال الرئيسية والاغتيالات التي تلتها ويثني القرار على عمل البعثة وما توصلت اليه من نتائج وكذلك نص هذا القرار على استلام مجلس الامن طلب الحكومة اللبنانية من انشاء محكمة بطابع دولي .(*)

في 26 /3/ 2006 كلف مجلس الأمن الأمين العام للتفاوض على اتفاق مع حكومة لبنان، وفي 23 /1/ 2007 وقعت الأمم المتحدة والحكومة اللبنانية اتفاقا للمحكمة الخاصة بلبنان وعرض الاتفاق على البرلمان اللبناني للتصديق عليه ، لكن رفض رئيس مجلس النواب اللبناني (نبيه بري) إلى عقد جلسة برلمانية لتنظيم تصويت على التصديق لأنه في الحقيقة كان برلمانا مشلولا من شدة الهيمنة السورية عليه مما دفع رئيس الوزراء فؤاد السنيورة الى اتخاذ طريق اخر وهو ابلاغ الامين العام "بالنظر للاعتبارات المحلية فان الطريق المحلي للمصادقة مسدود اذ انه ليس من المعقول ان ينعقد البرلمان لإكمال المصادقة الرسمية ونظرا لذلك طلبت الحكومة من الامين العام للأمم المتحدة ان يتم تفعيل المحكمة من قبلهم".

وفعلا أنشئت المحكمة الخاصة بلبنان في 2007 بموجب القرار 1757 المتبنى من قبل مجلس الامن بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة والذي نص "ان اغتيال الحريري ومضامينه تعتبر تهديدا للأمن والسلام الدوليين" ومضى ليؤسس محكمة خاصة بلبنان ([7]) .

وفي 1 /3/ 2009فتحت المحكمة أبوابها في لاهاي، هولندا على إنها منظمة قضائية مستقلة وليس محكمة دولية وان تمويل المحكمة من تبرعات الدول بنسبة (51%) بينما تساهم الحكومة اللبنانية بالنسبة الباقية وهي (49%) وهي ليست من مؤسسات الامم المتحدة ولا تمول من ميزانيتها (8).

المبحث الثاني

عمل المحكمة ونتائجها واثر ذلك على الداخل اللبناني

المطلب الاول : عمل المحكمة في ظل فريقي الصراع داخل لبنان

لتسليط الضوء على عمل المحكمة الخاصة بلبنان لابد اولا من تعريف المحكمة الجنائية الدولية والتي تقع في لاهاي هولندا بانها جهاز قضائي دولي دائم يفتح باب اللجوء اليها من قبل الدول الاطراف في النظام الاساس ولغيرهم ، وقد انشات هذه المحكمة لتذكر كل الحكومات بان السياسة التي تضحي بالعدالة من اجل تسويات سياسية لم تعد مقبولة وافلات مرتكبي الجرائم من العقوبة لم يعد مسموحا.

ويمكن ايجاز ملامح هذه المحكمة بما يلي ([9]):-

1- انها هيئة قضائية دولية دائمة وهذا ابرز ما يميزها عن باقي المحاكم المشكلة.
2- انشات لغرض التحقيق ومحاكمة الاشخاص الذين يرتكبون اشد الجرائم خطورة على الوضع الدولي.

اما المحكمة الخاصة بلبنان هي من الهيئات الجديدة التي تشكلت بموجب قرار مجلس الامن (1757) في 2007 وتعتبر من الهيئات المختلطة والتي تأسست لمحاكمة الاشخاص المتهمين بارتكاب اغتيالات سياسية وعملت المحكمة بموجب القانون اللبناني على الاغلب وضمت قضاة لبنانيين ودوليين بالإضافة الى موظفين لبنانيين ودوليين وقد حددت الاتفاقية بين مجلس الامن والحكومة اللبنانية ان تكون مدة الاتفاق لثلاث سنوات وبعدها يقوم الطرفان بالتشاور مع مجلس الامن باستعراض ما تقدمه المحكمة من تطورات ، هذا وتوصل الاتفاق بالتحقيق في هذه الحوادث لجنة دولية مستقلة يرأسها(دانييل بيلمار) (*) الكندي الجنسية وسيبدأ القضاة في الدوائر الابتدائية والاستئناف مهامهم في تاريخ يحدده الأمين العام بالتشاور مع رئيس المحكمة الخاصة هذا وستكون قاعة المحكمة جاهزة بحلول أوائل عام 2010 وستحضر المستشارة القانونية للأمم المتحدة(باتريشيا أوبريان) مراسم افتتاح المحكمة([10]).

وعليه نجد بعض الفوارق بينها وبين المحكمة الجنائية الدولية من حيث ان المحكمة الخاصة بلبنان ضيقة النطاق فلا تتعدى صلاحياتها في مقاضاة الاشخاص الذي يزعم انهم متورطون في عملية الاغتيال وايضا الهجمات اللاحقة والتي ترتقي لدرجة الاغتيالات السياسية التي تخل بالأمن والاستقرار اللبناني. وهذه المحكمة مستمرة رغم كل العوائق والتسريبات([11]) ، فلم يكن اغتيال الرئيس رفيق الحريري مجرد اغتيال لشخص عادي، لا من حيث الفعل ولا من حيث التداعيات التي أصابت بشظاياها لبنان فقط وإنما دولاً أخرى أيضاَ. فاغتياله أسفر عن تداعيات داخلية ودولية سياسية وقانونية شغلت الرأي العام السياسي و القانوني، ولم يكن حجم السجال السياسي الذي أثارته عملية الاغتيال بالأمر العادي وان كان هذا السجال بالأمر المنتظر في مثل هذه الظروف وبين الدعوة الى التعقل و الحوار من قبل فئة من اللبنانيين والدعوة الى تحكيم الشارع من قبل فئة أخرى.

ومنذ اللحظة الأولى لعملية الاغتيال بدا من الصائب اعتبار استشهاد رفيق الحريري قضية سياسية بامتياز لا تعني لبنان فحسب بكل أطيافه، وإنما المنطقة بأسرها وجاء الاغتيال ليفتح مجالاً واسعاً أمام العديد من الأسئلة المشروعة ومن هذه الأسئلة: من يقف وراء اغتيال رفيق الحريري؟ وما هو الهدف؟
لقد بات واضحاً أنه من أجل الاجابة عن هذه الأسئلة كان لا بد من السعي للكشف عن الجهة التي وقفت وراء عملية الاغتيال، و هذا من خلال محكمة دولية خاصة تترجم كل هذه الأسئلة الى أجوبة واضحة لا لبس فيها ولا تسييس ، ذلك ان كل اللبنانيين يريدون معرفة القاتل الحقيقي، وليس أي قاتل وهمي يختبئ وراءه القاتل الفعلي .

وهناك عدة اتجاهات بهذا الخصوص يمكن توضيحه في هذا المطلب ، نبدأ اولا بفريقي الصراع حول عمل المحكمة والتي تحولت الى القضية المركزية التي يدور حولها الوضع السياسي والامني في لبنان حيث صدرت ازائها اجتهادات متضاربة فمنهم من ايدها واعتبرها المحكمة التي ستحقق العدالة والنزاهة لإيقاف سلسلة الاغتيالات السياسية (قوى 14 اذار)، ومنهم من وجد فيها ظلما وتسيسا وثارا من المقاومة وانتصاراتها المتحققة في 2006 والاشارة هنا بالتأكيد لحزب المقاومة اللبنانية (حزب الله) حيث توقع السيد حسن نصرالله(الامين العام لحزب الله)ان توجه المحكمة الاتهام بقضية الاغتيال الى حزب الله في اول قرارها الاتهامي(ضمن تسريبات اولية) وفي هذا القرار الاتهامي اعتبره حزب الله تجاوزات وفرضّيات من دون دليل ، هذا القرار الذي صدر عن المدعي العام في المحكمة الدولية الخاصة في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري يتضّمن فقرات يشتبه في أن وظيفتها الأساسية سياسية لا قضائية وان التناقضات تدل على إخفاقات مهنية غير مقبولة في مؤسسة تّدعي العمل بموجب أعلى المعايير الدولية »حيث ان المتهمون الأربعة مناصرون لحزب الله وهم (مصطفى بدر الدين وسليم عياش وحسين عنيسي وحسن صبرا) وإحالتهم على لاهاي، على افتراض ثبوت الوقائع المسوقة بحّقهم استناداً إلى المعلومات المقدمة من المدعي العام بلمار والتي وردت في القرار الاتهامي والمواد المرفقة به ([12]) ، ولكن المحكمة كانت جادة في اتخاذ هذا القرار بعد تأكد السيد حسن نصرالله من نية المحكمة اصدار قرار يتهم حزب الله في قضية الاغتيال عبر قضاتها ومن عدة مصادر. وعليه اعتبر حزب الله الفريق الرافض للمحكمة واعلانه عدائه صراحة لها وشكك في مصداقيتها ونزاهتها وطالب الحكومة اللبنانية بوقف العمل معها لأنها اعتمدت في عملها على شهود زور وهم (على محمود رافع العنصر المتقاعد في قوى الأمن الداخلي، حسين خطاب واخيه الشيخ جميل خطاب الداعية الراديكالي المتهم بتنجيد جهاديين وارسالهم الى العراق، أبي عبيدة، ابي عدس المتهم اساسا بقتل الحريري) ضللوا القضاء اللبناني وعليه وجه دعوة الى جميع اللبنانيين بمختلف اطيافهم الى الوقوف بوجه القرار المرتقب كونه على حد قوله سيكون قرار امريكي / اسرائيلي يستهدف المقاومة ([13]).

ومن جهة اخرى قدم السيد حسن نصرالله قرائن ودلائل على تورط اسرائيل بقضية الاغتيال بناءً على قيام (اسرائيل) بخرق منظومة الاتصالات الهاتفية اللبنانية التي قد يستند اليها القرار الاتهامي كما قدم شريطا مصورا عن بعض الطائرات (الاسرائيلية) وهي تحوم فوق مكان الاغتيال ، وفي نفس السياق اعتبر النائب حسن فضل الله ان التسريبات على موقع ويكيليكس تؤكد ان الولايات المتحدة تدير عمل المحكمة الخاصة بلبنان مشيرا الى اللقاءات بين المدعي العام للمحكمة والسفيرة الامريكية مما يؤكد ما

كان يقوله حزب الله من تسييس قضية المحكمة لصالح الولايات المتحدة الامريكية وادارة عملها من حيث الاستجوابات لضرب المقاومة في لبنان([14]) .

ومن جانب المحكمة اعتبرت هذه الادلة وكأنها مفاتيح لتغيير مسار عملها في التحقيق الدولي ، اما الفريق الاخر والمؤيد للمحكمة فهو بالطبع فريق (قوى 14 اذار) والذي بين موقفه من القرار الاتهامي بان المحكمة هي راعية العدل الذي سيوصل لبنان الى الاستقرار ووقف ضد اي جهة تحاول وقف مسار عمل المحكمة وفند الراي القائل بوجود شهود زور واعتبر ذلك توجيه التهمة صراحة الى سوريا والذي اسقطها عنها سعد الحريري ومعترفا بانه اخطأ في توجيه الاتهام لها(سوريا) ومصمما على تحسين العلاقات معها في الوقت الذي قامت سوريا في نفس العام (2009) بإصدار (33) مذكرة اعتقال بحق مسؤولين لبنانيين عندئذ توقفت الزيارات المتكررة لسعد الحريري الى سوريا ، وهنا تحولت مسالة شهود الزور هي النقطة الخلافية بين حزب الله وقوى 14 اذار على ضوء رفض سعد الحريري تبرئة الحزب من الاغتيال على غرار ما فعله مع سوريا و بدأت العلاقات السياسية المتوترة والمتشنجة بين حزب الله وقوى 14 اذار مما دفع الطرفين الى اطلاق تصريحات متبادلة في كل مناسبة، الامر الذي دفع الرئيس اللبناني ميشيل سليمان الى دعوة الجميع بعدم التشكيك بالمؤسسات الدستورية والشرعية والقضائية ([15]).

وبتاريخ 28 /2011/1 صرح الأمين العام بان كي مون في دافوس اثناء حضوره اجتماعات المنتدى الاقتصادي العالم ، إن الحكومة اللبنانية المعينة يجب أن تواصل التعاون مع المحكمة الخاصة بلبنان ، "حيث صرح مرارا بأن موقف الأمم المتحدة هو أن هذه المحكمة نظام عدلي مستقل ويجب ألا يتدخل أحد أو بلد في إجراءات هذه العملية القضائية" . وفي هذه الاثناء انهارت الحكومة اللبنانية، بقيادة رئيس الوزراء سعد الحريري عندما انسحب وزراء من حزب الله وبعض الأحزاب الموالية له، بشأن رفض الحكومة وقف التعاون مع المحكمة على خلفية القرارالاتهامي وقام الرئيس اللبناني ميشيل سليمان بتكليف نجيب ميقاتي لتشكيل الحكومة الجديدة ويحظى ميقاتي بدعم حزب الله . وقال الأمين العام لحزب الله "إنني قلق للغاية من هذا الاستقطاب الحاد بالنسبة للمحكمة الخاصة، وآمل أن تتمكن الحكومة والشعب اللبناني من إعادة الاستقرار السياسي والانخراط في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وفي الوقت نفسه عليهم دعم عملية المساءلة". من ناحية أخرى وخلال لقاء الامين العام مع نجيب ميقاتي ، قال المنسق الخاص للأمين العام في لبنان، مايكل ويليامز، "إنه واثق من الحكومة الجديدة، عندما يتم تشكيلها انها ستحافظ على العلاقة الجيدة مع الأمم المتحدة وستتقيد بالتزاماتها الدولية"([16]).

المطلب الثاني :النتائج الحالية للمحكمة

ان المحكمة ما زالت مستمرة بالرغم من كل العوائق التي تواجهها ولعل آخرها هو التسريبات عن اسماء الشهود والذي يتناقض مع نظام المحكمة و ذلك بهدف اعطاء صورة مزيفة عن مصداقية المحكمة.
والسؤال المطروح بعد انطلاق أعمال المحكمة، ما هي ضمانات استمرار عمل المحكمة في ظل الموقف الداعي الى الغائها ؟ هنالك جملة عوامل أساسية تضمن استمرار عمل المحكمة الدولية الخاصة بلبنان إلى النهاية وتؤمن لها الدعم الكامل والمستمر الذي تحتاج اليه ومن هذه العوامل:-

أولاً: نشأت المحكمة بإرادة دولية ولن تتوقف بإرادة جهة معينة. فقد تبنى مجلس الأمن في أيار2007، استناداً إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، القرار1757 الذي أنشأ المحكمة الخاصة بلبنان. وهذا القرار ملزم لكل الدول وقد صدر على الرغم من معارضة بعض المسؤولين في الداخل وفي بعض الدول الإقليمية. وهذه المرة الأولى في تاريخ الشرق الأوسط يتخذ مجلس الأمن قراراً بتشكيل محكمة دولية للنظر في جريمة اغتيال شخصية سياسية كبيرة وفي جرائم سياسية أخرى مرتبطة بها.

ثانيا : أن هزيمة المحكمة الدولية تعني هزيمة مجلس الأمن والمجتمع الدولي في تعاملهما مع الجرائم السياسية والارهابية. ولذلك تتعامل هذه الدول مع المحكمة على أساس أنها عملية قضائية مستقلة وليست ورقة للمساومة والمقايضة.

ثالثا : إن التحقيق الدولي في جريمة الحريري وصل إلى نقطة اللاعودة، وأن المرحلة الراهنة بعد بدء أعمال المحكمة، هو استمرار عمل المحكمة ولجنة التحقيق فيما خص باقي الجرائم المتلازمة مع جريمة الحريري واصدار الأحكام بحق المجرمين، وهذا ما توضحه التصريحات والمواقف العلنية الصادرة في الفترة الأخيرة عن أركان المحكمة والتي تعكس حصول اختراقات مهمة وأساسية في عملية كشف الحقيقة كاملة ([17]).

فرئيس المحكمة السابق القاضي(أنطونيو كاسيزي) كان قد أكد مراراً أن المحكمة ستكشف الحقيقة استناداً إلى أعلى معايير العدل. وأوضح التقرير السنوي الأول للمحكمة المقدم إلى مجلس الأمن مطلع آذار من العام 2011 أن الأدلة والمعلومات التي جمعت، حتى الآن أتاحت لمكتب المدعي العام تطوير نظريته الخاصة حول جريمة اغتيال الحريري ورفاقه، وهذه النظرية الخاصة حدد مضمونها الأساسي المدعي العام لدى المحكمة في تقريره الأخير إلى مجلس الأمن وفي تصريحات علنية له جاء فيها أن لجنة التحقيق تملك أدلة تؤكد أن دوافع اغتيال الحريري سياسية وأن الذين اغتالوه ينتمون إلى شبكة منظمة ومحترفة. و المدعي العام نفسه ذهب الى حد القول في تقريره الأخير أن لجنة التحقيق تملك أكثر من سبعة آلاف دليل جنائي تتعلق بجريمة الحريري. وفي الوقت ذاته حرص رئيس قلم المحكمة على الإدلاء بتصريحات عدة خلال زيارته للبنان، في وقت سابق موضحاً أن المحكمة أنجزت برنامج حماية الشهود الذين سيدلون بأقوالهم أمام المحكمة، كما تم توقيع اتفاقات مع دول عدة لاستضافة الشهود وتأمين الحماية لهم.

رابعا: عمل المحكمة ونجاحها هو أسلوب عمل المحكمة في رفض رئيسها و أعضاؤها الدخول في مناقشات حول الانعكاسات المحتملة لأي قرار قد تصدره المحكمة حرصاً منها على حسن سير التحقيق ومن أجل الحفاظ على حق المتهمين في التمتع بقرينة البراءة إلى أن تدينهم المحكمة. إن قضية الحريري بالنسبة إلى قضاة المحكمة ليست قضية شخصية يريدون استغلالها من أجل تحقيق ما يؤمن لهم الشهرة، فهم يدركون تماماً حجم مسؤولياتهم ويتصرفون على أساس أنهم يمثلون مجلس الأمن والمجتمع الدولي والعدالة الدولية في مواجهة المتورطين في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق ورفاقه، هذا وقد أكدت الناطقة باسم المحكمة الخاصة بلبنان وجد رمضان أن "عمل المحكمة بعيد جداً عن لبنان"، موضحة أن "لكل بلد سياسات معينة وهناك نقاش سياسي حول المحكمة، ولكن عند العودة إلى عمل المحكمة نرى أن لديها مهمة واضحة، وهي ملاحقة منفذي الجريمة الإرهابية "، مشددة على أن "التحدي الكبير هو أن نبعد النقاش السياسي ليحل مكانه النقاش القضائي داخل قاعة المحاكمة.

أشارت إلى أنه "ليس هنالك مهلة معينة لانتهاء المحاكمات في قضية 14 فبراير"، موضحة أن "هنالك أكثر من 400 شاهد من المنتظر أن يدلوا بشهادتهم، فلقد أدلى حتى الآن 83 شاهداً، بإفاداتهم في محكمة الدرجة الأولى". وذكرت بأن "المدعي العام نورمان فاريل سبق وقال: إن هنالك ثلاث قضايا أولوية (قضايا جورج حاوي وإلياس المر ومروان حمادة) بالنسبة له، ولكن ليس بالضرورة أن يؤدي التحقيق إلى صدور قرار اتهامي([18]). وقد أعلن الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون تمديد ولاية المحكمة الخاصة بلبنان لمدة ثلاث سنوات بدءا من الأول من آذار/ مارس عام 2015، وفقا لقرار مجلس الأمن 1757في 2005

جدول رقم (1) وقائع وارقام عن المحكمة الخاصة بلبنان

الشهود	المجموع 299	شخصيا شفهيا:126 افادة كتابية : 194 الادعاء: 2482	في لاهاي : 72 نظام المؤتمرات المتلفزة : 48
المواد الجرمية	المجموع 3069	جهة الادعاء 542	عياش :39 / بدر الدين :90 / مرعي :73 / عنيسي: 105/ صبرا : 235
المستندات المودعة	المجموع 4652		

القرارات	المجموع 1439	قاضي الاجراءات التمهيدية 361	كتابية 361	غرفة الدرجة الاولى 1023	كتابية 721	غرفة الاستئناف 55	كتابية 55

المتضررون المشاركون في اجراءات المحاكمة	المجموع : 72 متضرر، 43 منهم حضروا اجراءات المحاكمة

المصدر : نشرة المحكمة الخاصة بلبنان ، اذار 2018، ص7

ثانيا – النتائج المستقبلية :

انتهى تقديم المرافعات الختامية بتاريخ 21 أيلول/سبتمبر 2018 أي بعد 9 أيام من الجلسات في قضية عياش وآخرين هذا ما صرّح به رئيس غرفة الدرجة الأولى القاضي ري ، حيث ان المرافعات الختامية "تشكل جزءًا مهمًّا من المحاكمات في الإجراءات الجنائية الدولية وهي تسمح للادعاء والدفاع بالمرافعة استنادًا إلى كل الأدلة الموجودة أمام غرفة الدرجة الأولى سواء أأثبت الادعاء قضيته أم لم يثبتها من دون شك معقول." وبتقديم المرافعات الختامية يختتم جلسات المحاكمة في *قضية عياش وآخرين*، لكن هذه المرافعات لا تُعتبر استنتاجًا بالإدانة أو بالبراءة الا بعد اصدار حكم القضاة ما إذا كان المتهم "مذنبًا" أو "غير مذنب"، ولا يجوز استنتاج أن المتهم مذنب إلا إذا اقتنع أكثرية قضاة غرفة الدرجة الأولى بأن الدليل الذي يثبت الذنب قد أُقيم من دون أدنى شك معقول وفق (المادة 148 من قواعد الاجراءات والاثبات) والتي تنص على (أ)- عندما ينتهي الفريقان من تقديم الادلة يعلن القاضي رئيس الغرفة اختتام المحاكمة وتقوم غرفة الدرجة الاولى بالمذاكرة سرا ولا يصدر حكم بالتجريم الا اذا اقتنعت اكثرية اعضاء غرفة الدرجة الاولى بان الجرم تم اثباته بدون ادنى شك معقول . (ب)- تقترع غرفة الدرجة الاولى بشان كل فقرة اتهام على حدة واذا جرت محاكمة مشتركة لمتهمين اثنين او اكثر تبت الغرفة في كل قضية بشكل منفصل)([19]) ، وإذا وجدت غرفة الدرجة الأولى أن المتهم مذنب، تحدد العقوبة لاحقًا وبعد صدور حكم الدرجة الأولى يجوز الشروع في إجراءات الاستئناف أمام غرفة الاستئناف بالمحكمة الخاصة بلبنان.

الخاتمة

إن المشاكل والصعوبات التي تواجه المحاكم الدولية الجنائية كثيرة ومعقدة، ومن الممكن أن تؤخر في إحقاق الحق، و تعطيل مسيرة كشف الحقائق ولكن التجارب في المحاكم الجنائية الدولية أثبتت أن إحقاق الحق وكشف المجرمين هو الطريق النهائي لهذه المحاكم مهما كثرت الصعاب وطالت الطريق.

وبالرغم من كثرة المشاكل والصعوبات التي واجهتها ، إلا أن هذه المحاكم ساهمت بشكل أو بآخر في الاستقرار الدولي ووضعت حداً كبيراً للإجرام الدولي ، ان المشاكل العوائق التي وضعت في وجه المحكمة الخاصة بلبنان من استقالة بعض الوزراء واغلاق المجلس النيابي والاغتيالات المتتالية والتسريبات لن تكون الاخيرة في وجه العدالة بل ان العقبات ستكون متزايدة وبخاصة انها تبحث عن المجرمين في جريمة وصفها مجلس الامن على انها جريمة ارهابية، وان هذه المحكمة هي اول محكمة جنائية دولية تنظر في قضية ارهابية معقدة.

ان نظام المحكمة الخاصة بلبنان يمكن ان يوصف بتعبير القديم الجديد فهي لم تخرج عن السائد في العرف والقانون الدولي ومن جهة اخرى راعت التطور القانوني لجهة المفاهيم المتجددة لأصول المحاكمة . ويمكن القول انها اول محكمة تتناول هذا النوع من الجرائم على مر التاريخ وهي جريمة ارهاب وذات طابع سياسي وليس عسكري .

المصادر

[1]- نيكولاس بلان فورد، زلزال لبنن اغتيال رفيق الحريري وتأثيراته في الشرق الاوسط ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، الطبعة الاولى ، 2007، ص 2-3

2- السياسة في لبنان : الطائفة السنية وتيار المستقبل بزعامة الحريري ، تقرير الشرق الاوسط رقم 96، 2010، ص2

3- مقالة لحسان حلاق في المستقبل بعنوان (رفيق الحريري 1944- 2005 رجل الاعتدال والعيش المشترك)، ولمزيد من المعلومات انظر الرابط /http://almustaqbal.org

4 - اميل جميل لحود ، انتخب رئيسا للجمهورية اللبنانية في 1998/10/15 لغاية 2007/11/23، للمزيد من المعلومات ينظر الموقع الالكتروني
http://www.presidency.gov.lb/Arabic/PresidentoftheRepublic/FormerPresidents/Pages/GeneralEmileLahoud.aspx

5- نادية فاضل عباس فضلي ، التطورات السياسية في لبنان وانعكاساتها على الوحدة الوطنية ،دراسات دولية ، العدد 47، ص ص122-123

* - ينظر القرارالاممي في 2004 راجع الموقع الالكتروني
http://www.almustaqbal.com/v4/Article.aspx?Type=np&Articleid=88899**- ينظر القرار 1373 في 2001 راجع موقع الامم المتحدة http://www.un.org/ar/sc/ctc/aboutus.html

***- بيتر فيت جيرال نائب المفوض في قوة الشرطة الايرلندية (وهو الخبير المعين سابقاً في لجنة تقصي الحقائق في جنين) . عمل على راس الفريق المكونة عضويته من خبراء في مجالات متعددة ذات صلة بطبيعة الحادث و هذا الفريق سيعمل بالتنسيق مع المسئولين اللبنانيين لإنجاز مهمته، وعلى أن يستعين بخبراء في مجالات القانون والإرهاب والقضاء الشرعي والشؤون السياسية وذلك تنفيذاً لطلب مجلس الأمن الدولي بأن يقدم إليه وفي صورة عاجلة تقريراً عن ظروف وأسباب وعواقب قتل رئيس الحكومة اللبنانية السابق رفيق الحريري .

6- للمزيد من المعلومات حول القرار 1595 راجع موقع الامم المتحدة / مجلس الامن -http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N05/299/96/PDF/N0529996.pdf?OpenElement

* - للمزيد من المعلومات راجع موقع الامم المتحدة / مجلس الامن -http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N05/647/18/PDF/N0564718.pdf?OpenElement

7 - المحاكمة بالنار : سياسات المحكمة الخاصة بلبنان، تقرير الشرق الاوسط رقم 100، كانون الاول 2010، ص5

8- المحكمة الخاصة بلبنان ، مكتب قلم رئيس المحكمة، ملخص عن ميزانية العام 2011للمحكمة الخاصة بلبنان

9- بوهراوة رفيق ، اختصاص المحكمة الجنائية الدولية الدائمة ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام ، 2009-2010 ، ص29-30

*- دانييل بيلمار هواستاذ جامعي ، قسم الهندسة الكهربائية و الحاسوب ،جامعة هونغ كونغ للعلوم والتكنولوجيا (HKUST

10 - http://www.un.org باتريشيا اوبريان مستشارة الامم المتحدة

11- دليل المحكمة الخاصة للبنان، المركز الدولي للعدالة الانتقالية ، 2008، ص8-9

12- http://www.thirdpower.org

13 - دليل المحكمة الخاصة للبنان، المصدر السابق، ص11

14-جريدة القدس العربي ، السنة الثانية والعشرون ، العدد 6683 ، 2010

15- حال الامة العربية 2010-2011 رياح التغيير ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، الطبعة الاولى ، 2011، ص 200-201

16 - للمزيد انظر موقع الامم المتحدة http://www.un.org

17- معمر عطوي ، لبنان مسارات ساخنة في قضية مقتل الحريري، التقرير الصادر عن معهد «غيغا» للدراسات الشرق أوسطية في مدينة هامبورغ الألمانية ، 2006 ، معهد متخصص بدراسة الاسلام السياسي

18-http://www.un.org

19- المحكمة الخاصة بلبنان ، قواعد الاجراءات والاثبات ، 2009 ، ص132